

بعد اختتام قمة العشرين .. السعودية تصعد انتهاكاً لها بحق الناشطات



التغيير

قالت مؤسسة القسط لحقوق الإنسان إن سلطات آل سعود تتعمد تصعيد انتهاكها وقمعها بحق ناشطات حقوق المرأة ومعتقلات الرأي في سجونها .

وأشارت المؤسسة الحقوقية إلى عقد سلطات آل سعود الأربعة الماضي بعد شهور من التأخير والاحتجاز المطول دون أي جلسة، محاكمة لناشطات حقوق المرأة لجين الهذلول ونسيمة السادة وسمير بدوي ونوف عبد العزيز عند المحكمة الجزائية بالرياض.

واعتبرت المؤسسة انعقاد جلسة المحاكمة تصعيد متعمد من سلطات آل سعود انتهاكها وقمعها بحق ناشطات حقوق المرأة على إثر اختتام قمة مجموعة العشرين الدولية التي انعقدت برئاسة المملكة افتراضياً الشهر الماضي.

وفي جلسة لجين الهذلول نقلت قضيتها من المحكمة الجزائية إلى المحكمة الجزائية المتخصصة بعد أن خلصت الأولى إلى أن القضية "خارج اختصاصها".

وفي بداية القضية في مارس 2019 وبعد قرابة السنة من الاحتياز التعسفي كانت السلطات تنوى محاكمتها هي وبقية الناشطات عند المحكمة الجزائية المتخصصة التي أنشئت في 2008 لمحاكمة قضايا الإرهاب وأكثرت السلطات استخدامها لمحكمة نشطاء حقوق الإنسان.

لكنها تراجعت عن ذلك بسبب الضغط الدولي ونقلت القضية إلى المحكمة الجزائية بالرياض، والآن بعد أن أعيدت الهذلول إلى الجزائية المتخصصة صرحت الأخيرة بأنها ستفتح تحقيقاً في ادعاءات التعذيب الذي تعرضت له الـهذلول أثناء الاحتياز.

ودخلت الـهذلول إضراباً عن الطعام في يوم 26 أكتوبر احتجاجاً على ظروف الاحتياز وحرمانها من التواصل مع العالم الخارجي، بما في ذلك أسرتها.

وبعد أسبوعين تعرضت للمضايقات من سلطات السجن التي تعمدت إيقاظها من النوم كل ساعتين في الليل والنهار، ما دفعها لإيقاف إضرابها عن الطعام بسبب الإنهاك النفسي.

وشددت المديرة المكلفة للقسط صفاء الأحمد على أن هذا التصعيد بالمضايقات وتحويل قضية لجين إلى الجزائية المتخصصة يبين عدم اكتراث سلطات آل سعود بحقوق الإنسان الأساسية والإصرار على موالمة انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

وقالت الأحمد: "يبدو أن السلطات بعد اختتام قمة مجموعة العشرين تعتقد أنها يمكن أن تواصل القمع دون رادع أو رقيب، ولذلك نحن المجتمع الدولي على مواصلة دعوته السلطات للإفراج عن النساء المعتقلات فوراً دون شروط".

وأضافت "يجب على السلطات في المملكة إسقاط كل التهم عن المدافعين عن حقوق المرأة والإفراج الفوري وغير المشروط عن الناشطات المعتقلات ومعهن كل شخص معنّف لتعبيره السلمي عن رأيه أو لنشاطه الحقوقي السلمي، ويجب عليها السماح بتحقيق عاجل ونزيره ومستقل وفعال في ادعاءات التعذيب في السجون ومحاسبة المسؤولين".

وفي 15 مايو 2018 شنت سلطات آل سعود حملة اعتقالات استهدفت عددًا من أبرز الناشطات الحقوقيات في المملكة ، إلى جانب بعض الرجال المناصرين لحقوق المرأة، وتبعتها موجات اعتقال أخرى في شهرٍ "مايو" ويوليو، وكان ذلك قبل بضعة أسابيع من السماح للمرأة بقيادة السيارة في المملكة في 24 يونيو.

وقد ورد للقسط في الأشهر التالية لحملة الاعتقالات معلومات تفيد بتعرّض الناشطات للتحرش الجنسي والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أثناء التحقيقات، بما في ذلك التعرية واللمس في الأماكن الحساسة والضرب والصعق بالكهرباء .

وبعد محاكمة الناشطات في الرياض في مارس 2019، وقد ناقشت لائحة تهم الادعاء العام مزاعم السلطات وحملتها الإعلامية التي وصفتهن بالخائنات واتهمتهن بالتوافق مع استخبارات أجنبية، فاقتصرت على تهم متعلقة بالعمل السلمي الحقوقي والتوعوي مثل المطالبة بإلغاء نظام الولاية ومشاركة المعلومات مع الصحافة والدبلوماسيين ومنظمات حقوق الإنسان الدولية.

ومع تزايد الضغط الدولي بقرار من البرلمان الأوروبي وببيانين مشتركين من مجموعات من الدول العضوة في الأمم المتحدة، أفرجت السلطات في 2019 عن هتون الفاسي وأمل الحربي وميساء المانع ورقية المحارب وعبير نمنكاني وشدن العنزي وعزيزة اليوسف وإيمان النفجان، لكن الإفراج مؤقت والمحاكمة ما زالت مستمرة ولم يسمح لأي منهن مزاولة عملها ، في حين ظلت في السجن حتى اليوم لجين الهذلول وسمر بدوي ونسيمة السادة ونوف عبد العزيز ومياء الزهراني.